

# منوعات

MEDIA

أخبار

قُتل الناشط والإعلامي السوداني إبراهيم عبد الرحيم المعروف بـ«شوتاييم»، عقب إصابته الجمعة بمذيفة سقطت على منزله في مدينة الفاشر، غربي السودان. وهو يعد واحداً من أبرز الوجوه الإعلامية لثورة ديسمبر/كانون الأول التي أطاحت بنظام الرئيس عمر البشير.

قرر قاضي المرافعات في مصر تاجيد النظر في القضية رقم 1360/2019 المحدرج فيها الكاتب الصحفي المصري أحمد سبيع، حتى أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بعدما كان مقرراً التراجع في جلسة السبت عن سبيع المسجون منذ عام 2013.

قضت محكمة الاستئناف، الجمعة، برفع مدة سجن الصحفي التونسي محمد بوغلاب إلى ثمانية أشهر، وذلك بعدما قضت المحكمة الابتدائية في العاصمة التونسية، في 18 أبريل/نيسان، بسجن بوغلاب لـ6 أشهر مع النفاذ بتهمة «التشهير بموظفة رسمية».

تحفظت نقابات وتنظيمات مهنية تُعنى بشؤون الصحفيين في الجزائر عن التعليق على توقيف مدير الموقع الإخباري «الجزائر سكوب»، عمر فرحات ورئيس التحرير سفيان غيروس، على خلفية تقرير انتقد فيه سيّد تا أعمال في جنوب البلاد السلطات.

ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في البلدان التي تمر بأزمات متعلقة بحرية التعبير إلى 53%، أي أكثر من 4 مليارات شخص في 39 دولة، وفقاً لتقرير حرية التعبير الذي تعده «المادة 19»

## حرية التعبير 2024: أكثر من نصف البشر في أزمة

كوبنهاغن . ناصر السهلي

بالضبط ما تمارسه بعض الأنظمة القمعية. فمنذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، فرض الإحتلال على فلسطيني الداخل أقصى ما يمكن تصوره من قيود على حرية التعبير عن الرأي والتضامن مع شعبهم في غزة، ولو بكلمة. اخترع الإحتلال مسميات متعددة لقمع فلسطيني الداخل، واتهمهم بـ«دعم الإرهاب». ذلك حدث مع الفئانة دلال أبو أمينة التي اعتقلت ووضعت تحت

ارتفعت نسبة من يعيشون في البلدان المتأزمة» إلى 53%

الإقامة الجبرية بسبب نشرها صورة العلم الفلسطيني مع عبارة «لا غالب إلا الله» على حسابها على «إنستغرام». أطلق سراحها لاحقاً بكفالة، شرط ألا تتحدث عن العدوان لمدة 45 يوماً. كذلك شهدت الجامعات ملاحقات وقمع الأصوات، في مسعى لإسكات الشباب الفلسطيني وقمعه. وأشارت منظمة عدالة للمساعدة القانونية (مقرها حيفا وديرها عدي منصور)، بعد أكثر من شهر على العدوان،

كيف مارس الإحتلال ذلك القمع الذي أدى إلى طرد العشرات من وظائفهم وجامعاتهم، بل وحتى اعتقالهم، وغالباً بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تدعم الفلسطينيين أو تنتقد الجرائم الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وعلى مدار تسعة أشهر، فعلت «الديمقراطية الوحيدة» مقص «الرقب العسكري»، ما أنتج مشهداً من صحافة ووسائل إعلام في دور دعائي يردد السردية التي يقدمها جيش الإحتلال.

بيّن التقرير تدهوراً في حرية التعبير في دولة الإحتلال وانخفاضها بمقدار ست نقاط، تزامناً مع حالة القمع داخل الخط الأخضر، وفرض مشهد تعبير وإعلام وصحافة على النسق الذي يعزز تأييد حرب الإبادة وإظهار الفلسطيني وكأنهم لا يستحقون الحياة، حيث لم تتوان «السلطة الرابعة» عن نقل تصريحات فاشية وعنصرية ومحرّضة على الإبادة من المستويات التشريعية والسياسية في تل أبيب. وإلى جانب استهداف القمع في داخل الخط الأخضر سجلت دولة الإحتلال استهدافاً لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية الغربية والفلسطينية بصورة هستيرية بعد السابع من أكتوبر. وبما يشبه الأنظمة القمعية، سار أمنيو وعسكريو الإحتلال خطوة إضافية لقمع الصوت الآخر، وبانتهاج سياسة تستهدف مراسلي وكالات عالمية. وتوّج ذلك، على سبيل المثال، بمصادرة الإحتلال معدات وكالة أسوشيتد برس للأنباء حين كانت تغل من غلاف غزة عمليات التدمير المنهجي لشمال القطاع. ثم إن إغلاق مكتب «الجزيرة» ومنع طاقمها من البحث قدم إضافة إلى مستوى القمع الممارس لفرض الرواية أحادية الجانب.

ولا يمكن بالطبع إغفال أن حرب الإبادة الجماعية في غزة، إلى جانب انتهاج سياسة الأرض المحروقة بحق المدنيين والمؤسسات الأساسية، تستهدف الصحافة والصحافيين. تعرية الزميل ضياء الكحلوت في بدايات التوغل البري في غزة، مع عشرات من المعتقلين الآخرين، وتقديمهم على أنهم «إرهابيون ومخربون»، قدم نموذجاً متدرجاً لتلك الممارسات العنصرية والمستهدرة أصلاً بكل المواثيق. تعرض عشرات الصحافيين الفلسطينيين في غزة لعمليات انتقام مباشر من أهاليهم، بقتل ومجازر واضحة، لأجل ترهيبهم ومنعهم من نقل الحقيقة، كما لاحقت بالقصف بقصد القتل عشرات آخرين، إذ وصل عدد الشهداء من العاملين في الإعلام والصحافة إلى أكثر من 140.

خلال نحو عقدين إذا شهدت الكثير من الدول التي يجري قياس تلك الحرية فيها؛ وهي 161 دولة من دول العالم، انخفاضاً في درجات حرية التعبير، ما يجعل البلدان المصنفة على أنها تعيش حالة أزمات تعكس نسبة 53% من مجموع سكان الأرض. وتلك الزيادة تعود بصورة رئيسية إلى انضمام الهند بكثافة عدد سكانها إلى قائمة «المتأزمة» بالتراجع عن حرية التعبير عما كان مسجلاً في 2022.

وبصورة ما، تفيد هذه القياسات بأن التحول «الإيجابي» في بعض الدول لا يغير من حقيقة أن عدد البشر الذين يعانون من زيادة القمع أصبحوا أكثر بكثير مما كانت عليه الصورة قبل عقدين. فسواء قارنا الوضع بالعام الماضي أو بالسنوات الخمس الماضية، أو حتى العقد الماضي، فإن تراجع حرية التعبير، عند معدي تقرير «المادة 19»، أمر ثابت. ففي العام الماضي وحده شهد 451 مليون إنسان في عشر دول تدهوراً في حرية التعبير. وعلى الرغم من أن 335 مليون شخص في خمس دول شهدوا تحسناً طفيفاً، فهو بالطبع ليس ذلك التحسن الذي طرأ على البرازيل بقهرها 26 نقطة.



خلال تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في نيويورك، 10 يونيو 2024 (سلاجوف/اكا/الناضول)

### الأمل يأتي من البرازيل

يخلص تقرير «المادة 19» عن حرية التعبير حول العالم لعام 2024، إلى أنها «في حالة ركود». ويمكن استنتاج، بتفحص دقيق للدول التي تراجع فيها نقاط حرية التعبير، ترابط الأزمات السياسية لمنظومات الحكم وانتهاج سياسات متسلطة بتراجع هذه الحرية، والتي تعتبر أساساً لكثير من الحريات الأخرى، وبالطبع بينها حرية الصحافة. حدث ذلك في البرازيل، من خلال قيام الرئيس السابق جايير بولسونارو بابتزاز الصحافة بصورة منهجية، ومهاجمة أنصاره للفئات الضعيفة وناشطى حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة. مشوهين أساس حرية التعبير لتبرير الخداع والتضليل وخطاب الكراهية. والانتقال الإيجابي لتلك الحرية، الذي حدث بعد قدوم لويس إيناسيو لولا دا سيلفا إلى الرئاسة مجدداً،

عدته منسقة الديمقراطية في مؤسسة المادة 19، ماريا تراجان «مثالاً يمتحن الأمل في إمكانية تغيير الأمور». وعلى ذلك، يمكن قياس الحالة الأوروبية مثلاً في المجر وبولندا، حيث تتحكم القومية المحافظة والمتشددة في مسار الديمقراطية والحريات عند منظومتي الحكم. كذا هي الأمور أيضاً، وأكثر ربما قمعاً، في كثير من «دول عالم الجنوب» التي تعيش في ظل أنظمة تسلطية تنسف حرية الصحافة والتعبير وباقي الحقوق، تحت بافطات تشبه تبريرات مثلاً رئيس حكومة المجر، اليميني الشعبي فيكتور أوربان، عن الوطنية والشرف ومستقبل نقاء الأمة والدفاع عن سيادتها ووصاية مطلقة للحاكم على كل السلطات التي لا يجري الفصل بينها بحجة تلك الشعارات.

